

الجزائر تلجأ إلى خفض قيمة العملة لتقليص عجز الميزانية

تھاوي الدينار يعصف بالقدرة الشرائية ويهدد الاستقرار الاجتماعي



غلاء الأسعار يفقد متعة التسوق

برانسسي، فيرى أن "هذا التعافي الخجول يعتبر عملا مباشرا يؤثر على أداء السوق، وأن سببه الرئيسي ولد من الطلب القوي على اليورو والدولار، نظرا لتراكم ثمانية أشهر من الحظر، وأن قيمة السوق الموازية ستعود للاستقرار بعد تشبع الطلب".

وعرف الدينار الجزائري انخفاضا مطردا خلال السنوات الأخيرة، ينتظر أن يفوق الـ30 في المئة في المئة في غضون السنتين القادمين، بعدما وضعت الحكومة الحالية مخطط خفض كاحد حلول تغذية العجز على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، دون وضع بدائل للتدابير الاجتماعية التي قد تهب الاستقرار الداخلي.

وعن سؤال لـ"العرب"، حول تفاصيل أكثر، قال "لنا تنزل قيمة العملة المحلية يتجه المكتنونون إلى تعويضها بالعملة الصعبة حفاظا على قيمة أرصدتهم، بدل تركها في شكل عملة محلية تتجه نحو التناقص، ثم إن حركة السفر والتجارة الموازية كانت تمثل مصدرا رئيسيا في حركة البيع والشراء".

وقد ساهمت هذه العوامل مساهمة كبيرة في جعل هذه السوق موجهة نحو صرف العملات الأجنبية بصورة غير قانونية، وهي سوق تسعى الجزائر إلى الحصول عليها على نطاق واسع، مما دفع اليورو بشكل أساسي إلى الارتفاع إلى عنان السماء قبل الدينار. أما الخبير الاقتصادي خير الدين

لوبيات نافذة في عالم الأعمال وتبييض الأموال تغذي استفحال السوق السوداء للعملات

العملة عرفت ظروفًا صعبة وركودا غير مسبق خلال الأشهر الماضية بسبب جائحة كورونا، وإجراءات الحظر، التي طبقت على حركة السفر من وإلى الجزائر، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الانتعاشة خلال هذه الأيام لاسيما في ظل الحديث عن رفع الحظر عن السفر، والتراجع المسجل للدينار في البنوك".

والأعمال وتبييض العملة، هو العائق الحقيقي وراء استمرار هذه الفضائات غير الشرعية، لكنها تتم في الغالب تحت انظار السلطات الأمنية، والقرب من مباني سيادية، على غرار مقر البرلمان بالعاصمة، الذي لا يبعد إلا بضعة أمتار عن الساحة المذكورة.

ويؤكدون أن "وزارة المالية، عن طريق بنك الجزائر المركزي، تعمل على خفض قيمة الدينار، وهو خيار غير مجد في ظل غياب أي انتعاش للإنتاج وأن الاعتقاد بأن مواجهة هذا الوضع السيء يتم بالداهب إلى التضخم المفرط سوف يؤثر كثيرا على الطبقات الأكثر حرمانا".

ويرى محمد دوز، كما يلقب في السوق السوداء للعملات، أن "تجارة

لجأت الجزائر إلى خفض قيمة العملة المحلية في محاولة للتحكم في المعروض النقدي الإضافي الموجه لسد عجز الموازنة، ما غدى التضخم ورفع أسعار المواد الاستهلاكية في وقت تستنزف فيه السوق السوداء كل محاولات السيطرة على تهاوي العملة.

20 مليار دولار. ويرى الخبير المالي عبدالرحمن مبول، أن "ركود الاقتصاد الحقيقي يدفع بنك الجزائر إلى خفض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية، مثل اليورو والدولار، وأن التضخم في حالة تسارع سعره، سيكون له تأثير ملحوظ".

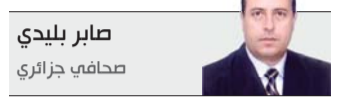
وأضاف "بلغت العملة الأوروبية الموحدة أكثر من 2000 دينار في السوق الموازية، في حين يتم تداولها في البنوك العاملة بحوالي 160 دينار، وهنا تبدو الفجوة واضحة، وهي مرشحة للتوسع إلى ما هو أبعد من ذلك، كما ينتظر أن يؤدي فتح الحدود واستئناف الرحلات الجوية والبحرية والبرية، إلى رفع سعر الصرف في السوق السوداء إلى 230 أو 240 دينارًا مقابل يورو واحد".

وينذر هذا التحول المفاجئ في سوق العملة المحلية، بارتفاع في نسبة التضخم مقابل تراجع القدرة الشرائية لغالبية الجزائريين، الأمر الذي سيوسع دائرة الفقر وتغذية الاضطرابات الاجتماعية، بعدما تراجعت إمكانات الحكومة لشراء السلم والاستقرار الاجتماعي.

ويذكر مبول، أن "التوقعات قد تكون أكثر قتامة، وإذا لم تتم السيطرة على التضخم بنسبة 10 في المئة أو 15 في المئة فقط، فإن الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي سوف يكون أعظم، لكن الأرقام الرسمية لا زالت تضع مؤشر التضخم تحت سقف الـ3 في المئة".

وتبقى السوق الموازية لتجارة العملة في الجزائر بمثابة التابو المالي والاقتصادي، الذي لم تحسم فيه أي من الحكومات المتعاقبة على إدارة شؤون الاقتصاد المحلي، ورغم الحديث الدائر عن إطلاق سوق الصرافة في البلاد للضياء على التجارة الموازية، إلا أنه لم يتحقق شيء من هذا القبيل.

ويرى متابعون للسوق السوداء، أن وقوف لوبيات نافذة في عالم المال



صابر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - سجلت العملة الجزائرية خلال الأيام الأخيرة تهاويا لافتا في السوقين الرسمية والموازية، ورغم استمرار غلق المجال الجوي والبحري، في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا، وهو ما يندرج بارتفاع كبير في أسعار المواد الاستهلاكية الموردة، وبترجع جديد للقدرة الشرائية.

عرف الدينار الجزائري انهيارا لافتا في السوقين الرسمية والموازية خلال الأيام الأخيرة، أمام العملات الصعبة، حيث تجاوز سعر اليورو في السوق الرسمية (البنوك) سقف الـ150 دينار، والسوق الأميركية 130 دينارًا، أما في السوق الموازية، فقد ناهز الأول سقف الـ210 دينارًا، والثاني الـ180 دينارًا.



عبدالرحمن مبول

ركود الاقتصاد الحقيقي يدفع المركزي إلى خفض قيمة الدينار

ويبدو أن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في قانون الموازنة العامة للعام 2021، المتعلقة بخفض قيمة العملة المحلية أمام سلة العملات الصعبة، قد دخلت مبعرا، وقد تغذت من إشاعات الفتح القريب للمجال الجوي والبحري والبحري وعودة حركة السفر والتبادل التجاري.

ويتوقع خبراء في المالية انهيارا مطردا للعملة المحلية في المدى القريب، تبعا لسير الحكومة في هذا الاتجاه لتوفير كتلة نقدية إضافية، لتعويض النقص المسجل في الخزينة العامة، فضلا عن سعيها لتغطية العجز، الذي قدر في قانون المالية الأخير بأكثر من

الاتحاد الأوروبي يكشف ملامح خطته لتنظيم القطاع الرقمي

غير أن هذه الخدمات الجديدة التي لم يعد بوسع الأوروبيين الاستغناء عنها، تتسبب كذلك بانحرافات وتجاوزات، مثل بث خطاب الكراهية على نطاق واسع والتضليل الإعلامي والقضاء على المتاجر الصغيرة وتجمع الشركات العملاقة في تكتلات تقضي على المنافسة.

بعد أشهر من المناقشات والأبحاث، قررت السلطة التنفيذية الأوروبية اقتراح قانونين متكاملين لسد الثغرات القانونية التي تستغلها الشركات.



مارغريتي فيستاغر

لقد حان الوقت لتنظيم نحن الأوروبيين عالمنا الرقمي

والنص الأول هو "قانون الخدمات الرقمية" الذي يفترض أن يتوجه إلى حس المسؤولية لدى جميع الوسطاء على الإنترنت ويفرض عليهم واجبات حيال المحتويات التي ينشرونها.

وهذا القانون هو نسخة محدثة للتوجيهات الخاصة بالتجارة الإلكترونية التي وضعت قبل عشرين عاما حين كانت المنافسة العملاقة الحالية مجرد شركات ناشئة وغير مؤثرة بصفتها الحالية أو لم تكن حتى ولدت بعد. وكانت هذه التوجيهات تمنحها حصانة ضد أي عقوبات أو محاسبة إذ تتيح لها الاحتماء خلف وضع موقع مستضيف.

بروكسل - تكشف تحركات المفوضية الأوروبية عن مساع ثنائية لإنشاء أسواق أكثر انفتاحا والحد من الممارسات غير القانونية، من خلال خططها المزمع نشرها الثلاثاء لتنظيم القطاع الرقمي في نصوص تلتقي تقريبا شديدا ويفترض أن تقلص هيمنة الشركات الأميركية العملاقة مثل غوغل وفيسبوك.

وقبل إقرار هذه التنظيمات الجديدة، ستنم مناقشتها على مدى حوالي ثلاث سنوات بين الدول الأعضاء الـ27 والبرلمان الأوروبي والشركات المعنية والمنظمات غير الحكومية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية أنه من المتوقع أن تشهد هذه المناقشات مباريات واختبارات قوة، ولاسيما بين بروكسل وواشنطن التي حرصت في عهد دونالد ترامب على حماية مجموعاتها الرائدة.

غير أن الضغوط تتصاعد كذلك في الولايات المتحدة حيث أطلقت إجراءات ضد غوغل وفيسبوك لاثمهما باستغلال موقعهما المهيمن في محركات البحث وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. وأعلنت نائبة رئيسة المفوضية مارغريتي فيستاغر ومفوض السوق الداخلية تيريز بروتون في مقال مشترك نشر هذا الأسبوع "حان الوقت لتنظيم نحن الأوروبيين عالمنا الرقمي".

ومع انتشار ممارسات جديدة في العالم مثل العمل عن بعد وتنظيم المؤتمرات عبر الفيديو والتسويق على الإنترنت ومقابلة الدروس إلكترونيا، سرّعت تقني وباء كوفيد - 19 الانتقال الرقمي.

أردوغان يدافع عن استثمارات قطر في تركيا

الشراكة الاستراتيجية ذريعة للتفويت في قطاعات حيوية

ونهاية نوفمبر الماضي، أعلنت أنقرة اكتمال صفقة استحواذ جهاز قطر للاستثمار الملوك للدوحة على 10 في المئة من البورصة التركية للاسهام، في صفقة قيمتها 200 مليون دولار.



رجب طيب أردوغان

المعارضة تهدف إلى صرف أنظار المستثمرين الدوليين

ويرى خبراء أن الحكومة التركية تسلك طريقين مختلفين للوصول إلى الرهبة القطرية واستغلالها، حيث يتمثل الأول في الحصول على مساعدات وهبات مالية قطرية بعضها معلن، والبعض الآخر سري يتم الحصول عليه تحت عنوان دفع المساهمة القطرية في نصره الحلفاء الذين يخوضون صراعات في مناطقهم وبلدانهم، لاسيما في سوريا وليبيا وأذربيجان.

ويشير خبراء إلى أن الطريق الثاني يتمثل في إلزام قطر بمعايير واتفاقيات تعاون في مختلف المجالات تميل كفة الربح فيها لتركيا، سواء تعلق الأمر بجلب رؤوس أموال قطرية للاستثمار في تركيا، أو بتشطيت المبادلات التجارية.

وتعني المبادلات التجارية في الغالب تصدير السلع التركية إلى قطر، أو باتفاقيات دفاعية وأمنية يتم بمقتضاها إرسال قوات تركية إلى الأراضي القطرية مقابل مبالغ مالية متفق عليها بالإضافة إلى تكفل قطر بشكل كامل بمصاريف تلك القوات من رواتب وتكاليف تنقل وإيواء وغيرها.

اقتصادية متجددة بعمق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مشيرا إلى أن جميع الأطراف لا ترغب بخسارة تلك العلاقات.

وتابع "تركيا لم ولن تخطو خطوة من شأنها الإخلال بروح العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي".

وأعرب عن تمنييه بأن تتخلص الإدارات الأميركية والأوروبية من تأثير اللوبيات المهادية لتركيا، وتوجه في أقرب وقت لإتباع سياسات هادفة ومستدامة.

وفي وقت سابق اتهمت المعارضة الرئيس التركي ببيع المصنع للحكومة القطرية، وهو ما رد عليه أردوغان بالقول إن ما جرى هو نقل حق تشغيل المصنع وليس ملكيته.

وفي 5 ديسمبر الجاري، دافع أردوغان عن شراكة بلاده مع قطر في جميع المجالات، وفي مقدمتها الصناعات الدفاعية، معتبرا الشراكة مع المستثمرين القطريين تشبه تماما شراكة بلاده مع الأميركيين والبريطانيين والألمان.

وأستقطرت ورتكيا، في أكتوبر 2018، شركة تحت اسم "برق" في قطر، والتي كانت بالاشتراك مع شركتي "برزان القابضة" التابعة لوزارة الدفاع القطرية، و"اس.اس.تي.كي" التركية لتقنيات الصناعات الدفاعية.

وتأسست الشركة بهدف إنتاج أنظمة قيادة وتحكم، وكاميرات الرؤية الحرارية والليبية، وأنظمة تشفير، وأنظمة أسلحة تحكم عن بعد.

وأعلن في مارس 2018، تأسيس شركة "برزان القابضة" المعنية بتعزيز القدرات العسكرية، والاستثمار في الصناعات الدفاعية، والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية بقطر.

دافع الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان عن الاستثمارات القطرية في بلاده رافضا لتهجمات المعارضة بتقويض اقتصاد أنقرة لصالح الدوحة والتفويت في قطاعات حيوية على غرار مصانع عسكرية.

أنقرة - شدد أردوغان لهجته ضد المعارضة التركية الراقصة لهيمنة قطر على الاقتصاد التركي حيث تشير البيانات إلى استحواذ الدوحة على صفقات ومشروعات كبيرة في مجالات حيوية ما فاقم مخاوف المستثمرين المحليين.

جاء ذلك خلال مشاركته عبر اتصال مرئي من قصر دوة بهجة في إسطنبول، في اجتماع رؤساء أفرع حزب العدالة والتنمية.

وأضاف أردوغان "هناك من يلتمز الصمت عندما يكون المستثمر في تركيا أميركيا أو بريطانيا أو فرنسيا ويتهم حينما يكون قطريا".

وأشار إلى أن زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال قيليجدار



لم يعد للأتراك فرص للاستثمار